تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

Analysis of tourism investment climate in Algeria

حيزية هني[1] ، محمد زيدان[2]

[1] جامعة الشلف (الجزائر)، h.henni@univ-chlef.dz

[2] جامعة الشلف (الجزائر)، zidane1962@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/15 تاريخ القبول: 2022/10/26 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال تقييم المناخ الاقتصادي، السياسي، الطبيعي والقانوني مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

ولقد خلصت الدراسة إلى انه على الرغم من المقومات الهائلة التي تمتلكها الجزائر ومساعي الحكومة الجزائرية في توفير مناخ استثماري ملائم إلا أنها لم تتمكن بالارتقاء والنهوض بالقطاع السياحي.

كلمات مفتاحية: السّياحة، الاستثمار السّياحيّ، مناخ الاستثمار السياحي، العقار السياحي، قانون الاستثمار السياحي.

Abstract:

The study aims to analyze the tourism investment climate in Algeria Through evaluation the economic, political, natural and legal climate, by using the analytical descriptive approach .

The study concluded that despite the enormous assets owned by Algeria all the efforts exerted by the authorities they have not been able to advance and promote the tourism sector.

Keywords: Tourism, tourism investment, tourism investment climate, tourism real estate, tourism investment law.

المؤلف المرسل: حيزية هني، **الإيميل:** h.henni@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

الجزائر واحدة من بين الدول التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، تتراوح بين مقومات طبيعية ساحرة وإرث ثقافي وتاريخي مازال يحكي تاريخ حضارات تعاقبت على البلاد، فهذه الإمكانيات تفتقد في كثير من بلدان العالم، ولكن نصيب الجزائر في السياحة الدولية بعيد كل البعد عما يفترض أن تكون عليه، ولهذا سعت الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية قصد ترقية النشاط السياحي ودعم الاستثمار السياحي وتقديم العديد من الامتيازات والتحفيزات الضريبية والجمركية وتوفير تسهيلات فيما يخص العقار السياحي لجلب المزيد من الاستثمارات في القطاع السياحي، إلا أن هذه الإجراءات المتبعة لم تسمح باستفادة الجزائر من مزايا التنمية السياحية بل اصطدمت بالعديد من المعوقات التي شوهت مناخها الاستثماري.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هو واقع مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعرف على مكونات مناخ الاستثمار السياحي؛
- التعرف على أهم التشريعات في المجال السياحي؛
- تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياحي، وأيضا في وصف وتحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر.

هيكل الدراسة: ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

- ✓ الجزء النظري: ماهية مناخ الاستثمار السياحي؛
- ✓ الجزء التطبيقي،
- ✓ نتائج الدراسة.

2. ماهية مناخ الاستثمار السياحي:

تعتبر السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل لما تدره من فائدة على القطاعات الأخرى، وكذا تصنيفها من المركبات الثلاثة الأساسية للتبادل الاقتصادي العالمي للسلع والخدمات بعد البترول وصناعة المحركات والسيارات(**Durand,p71**)، لذا فالقطاع السياحي هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني لما له من مساهمة فعالة في الناتج الوطني ، ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

1.2. تعريف مناخ الاستثمار السياحي:

يعرف الاستثمار السياحي على انه عملية التكوين لرأس المال، أي العلاقة التي تربط بين الاستثمار المحقق في القطاع السياحي من فنادق، مطاعم ومقاهي وعملية خلق رأس المال والتي من خلالها تساهم السياحة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة وخلق مناصب عمل.

(**Ministére de l'environnement et du développement durable,2010 ,p 11**)

أما عن مناخ الاستثمار فله العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي: فقد عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار على أنه "مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة وتؤثر وتتأثر بعضا ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر ايجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له" (**سامية،2015، ص 98**) وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يتم حصر تلك العناصر في ثلاث مجموعات ويمكن في مجموعها أن تعطي أهم العوامل المحفزة للاستثمار وتتمثل في:

المجموعة الأولى: وتشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، حرية تحويل الأرباح وعوائد الاستثمار إلى الخارج، واستقرار سعر العملة المحلية، سهولة الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة؛

المجموعة الثانية: وتشمل إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛

المجموعة الثالثة: وتتضمن توفير شريك محلي من القطر المضيف، حرية التنقل والتصدير وتوفر فرص استثمارية.

ويمكن أن ينظر إلى مناخ الاستثمار على أنه يتمثل في "ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع(بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة) والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتشريعية والثقافية والطبيعية، هذا بالإضافة إلى العناصر الأساسية المكونة له ومقومات نجاحه التي تعمل من خلال مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية المؤثرة في ثقة المستثمر والجاذبة له بأقل مخاطر وأعلى عائد محقق" **(لطفي،2009، ص 09)**ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن مناخ الاستثمار السياحي هو تركيبة شاملة لا تتوقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط بل يتعدى إلى عوامل سياسية وأمنية والتي تمثل النقطة الجوهر في توطين هذا النوع من الاستثمارات، عوامل اجتماعية وقانونية وتكنولوجية بالإضافة إلى ذلك التراث الثقافي والتاريخي والجانب الطبيعي الذي يوفر مجالات عديدة للاستثمار، وكل هذه العوامل مترابطة فيما بينها والتي تؤثر في ثقة المستثمرين وتوجهاتهم.

2.2. مكونات المناخ الاستثماري السياحي

ينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المقومات والمكونات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه **(عبد، 1997، ص 398)**. ويمكن التعبير عن مكونات المناخ الاستثماري السياحي من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: نموذج تحديد الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري السياحي

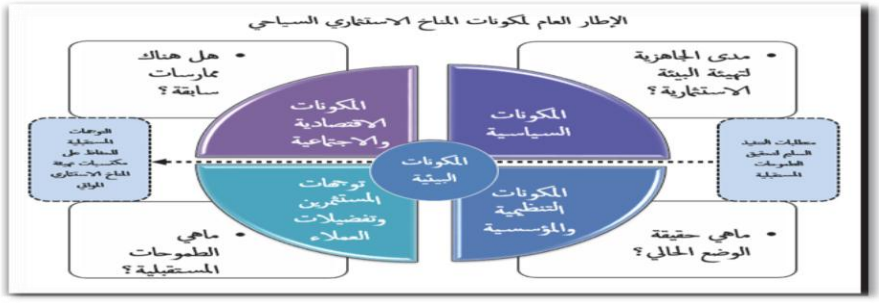

المصدر: مصطفى أحمد السيد مكاوي ، 2014، ص 23

إن فاعلية عملية تهيئة المناخ الاستثماري تتطلب التأكد من توافر إطار عام لتنفيذ عملية الاستثمار السياحي بكفاءة، وتتكون البيئة الاستثمارية من مجموعة المتغيرات أو القيود التي يمكن أن تكون غير خاضعة لسيطرة ورقابة متخذ القرار في المشروع الاستثماري والتي تتمثل في مكونات اقتصادية واجتماعية، سياسية ومكونات تنظيمية ومؤسسية مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة إدراك الجوانب المتعلقة بالاعتبارات السلوكية والنفسية للمستثمرين وتوجهات الرأي العام، بالإضافة إلى المكونات البيئية الطبيعية والثقافية والتراثية والتي تشكل الموارد والأصول الأساسية التي يستثمرها المشروع السياحي **(مكاوي،2014،ص 22-23)**

3. تشخيص مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

1.3 مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر:

- **المقومات الطبيعية والبيئية:**

تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدر مساحتها 2381741كم^{2}ولها شريط ساحلي يقدر حوالي 1600 كم، ويعتبر موقع البلد جغرافياً عاملاً ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات السياحية وخاصة الأجنبية منها حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف و كذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، فالجزائر ذات موقع استراتيجي مغر للمستثمر الأجنبي فهي تعتبر نقطة إيصال بين أوربا و إفريقيا من خلال شريطها الساحلي، وهي البلد الأوسع و الأكبر إفريقيا و من البلدان التي تتميز بالمناخ المعتدل، كما يحتوي الساحل الجزائري على أنظمة بيئية و بحرية ساحلية قرب الغابات ، أما مناخها يتميز بالتنوع وهذا التنوع يتيح إمكانية ممارسة النشاط السياحي على مدار السنة **(بداش، 2012، ص09)** بالإضافة إلى توفرها على :محطات معدنية حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع يتركز أغلبيتها في الشمال بالإضافة إلى أنها تمتلك العديد من الحضائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن أما عن الإمكانيات التاريخية الحضارية فالجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخياً و حضارياً يتميز بتنوع حضاراته و مواقعه الأثرية و التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر.

الجانب السياسي والاقتصادي:

الجانب السياسي: هناك مجموعة من التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر والتي كان لها بالغ الأثر في مناخها الاستثماري، وفيما يلي سوف نبرز أهم هذه التطورات: **(دحماني، 2015، ص 202-203)**

- ✓ تردي الوضع الأمني في الجزائر "العشرية السوداء": عرفت الجزائر في الخامس أكتوبر من عام 1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تبنت بعدها الحكومة الجزائرية إصلاحات سياسية تم تتويجها بالدستور الصادر بتاريخ 1989/02/23، أين تم فتح المجال أمام التعددية السياسية وبذلك ظهر ما يفوق أربعون حزبا سياسيا في ظرف قصير، ومع بداية تجسيد هذه الإصلاحات من خلال الانتخابات المحلية والتشريعية لعامي 1990 و1991 بدأ الوضع السياسي يتأزم، فبعد الإضراب السياسي في ماي 1991، وبعدما تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلب المقاعد تم إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية، الأمر الذي فاقم من الوضع وأدى إلى تجميد وحل كافة الهيئات المنتخبة، ومنذ ذلك الوقت عاشت الجزائر مرحلة عدم الاستقرار والعنف والإرهاب ودخلت بذلك في دوامة من الدماء.
- ✓ قضية الصحراء الغربية: إن حل القضية الصحراوية وتسويتها يبقى بين دول المغرب العربي وبالتحديد بين الجزائر والمغرب، دون أن تكون محل استغلال من قبل القوى الخارجية لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لن يأتي إلا بإتفاق الطرفين الجزائري والمغربي وبشكل نهائي.
- ✓ إن طبيعة النظام السياسي السائد في الجزائر هو نظام مركب (رئاسي جمهوري/برلماني) **(دحماني، 2015، ص205)**، أما من ناحية اتسام هذا النظام بالاستقرار، نجد أن الجزائر عرفت عدة تطورات سياسية لاسيما في التسعينيات مثلما ذكرنا سابقا أين توالت العديد من الحكومات ورغم المشاكل الداخلية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة بدءا بحادثة تيقنتورين عام 2013، وبعض الاحتجاجات لخلق الاضطرابات السياسية بالبلاد مثل أحداث غرداية الدامية لعام 2014 وبعض الأعمال الإرهابية مثل قطع رأس السائح الفرنسي والمشاكل الأمنية على مستوى الحدود الجزائرية، إلا أنها أثبتت في كل مرة مدى صمودها وقدرتها في التغلب على تلك

المشاكل بإمكانياتها الخاصة دون الاستعانة بأحد، وذلك بفضل سياستها المنتهجة وقدرة جيشها الوطني ووعي شعبها بعد المعاناة الكبيرة التي عرفها خلال العشرية السوداء.

الجانب الاقتصادي: من أجل تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر سوف نتطرق إلى بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

الجدول 01: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لدولة الجزائر خلال الفترة 2017/2000

السنوات	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي-مليار دولار-	119.4	209.7	213.5	166.8	168.3	170.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية-دولار أمريكي-	/	5477	5472	4133	3825	4081
نسبة التضخم %	3.8	3.3	2.9	4.8	6.4	5.9
معدل البطالة %	/	9.8	9.5	10.10	10.4	11.7
الدين الخارجي مليار دولار	20.9	3.4	3.7	3.0	3.8	3.9
الاحتياطات الدولية	92.3	192.4	177.4	142.6	120.2	97.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع لسنة 2016.
- تنافسية الاقتصادات العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 45.

– آفاق الاقتصاد العربي، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2018.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة2018.

بالاطلاع على معطيات الجدول أعلاه وعلى صعيد معدلات الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ بأن الجزائر حققت نمو مستمر ومتزايد في الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2014 ولقد كان للنفط دور رئيسي في الزيادة الكبيرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي، وبعد الانخفاض الذي شهدته أسعار المحروقات في سنة 2014، انخفضت قيم الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2015و2016 لتتحسن قيمته في سنة 2017 ليصل إلى 170.3 مليار دولار، أما بالنسبة لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي يعتبر كمحصلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الجزائر، حيث نلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 2014 متزامنا مع نمو الناتج المحلي، لينخفض بعد هذه الفترة ليصل إلى 4081 دولار أمريكي خلال سنة 2017، وتعتبر الجزائر من بين البلدان المتوسطة الدخل.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد عرفت تقلبات لم تتعدى 6% ماعدا سنة 2012 الذي سجل فيه معدل التضخم قيمة 8.9% ليتراجع بعدها إلى 3.3% في عام 2013 ثم 2.9% في عام 2014، وبعدها ارتفع في عام 2015 إلى 4.8% ليستمر في الارتفاع في سنة 2016 ليصل إلى 6.4 % ثم انخفض مجددا في سنة 2017 ليحقق معدل قدره 5.9% ، وترجع أهم العوامل المولدة للضغوط في الجزائر إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي وكذا زيادة الأجور وما ينجم عنه من زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات ولذلك ترجع أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين وهما: تضخم أسعار الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة المستوردة نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار وهو تضخم مستورد والإنفاق الحكومي المتزايد.

وفيما يخص معدلات البطالة فإنها لم تتجاوز معدل 12%، حيث تراوحت بين قيمتي 9.8 و9.5% بالنسبة لسنتي 2013 و2014 على التوالي، ويمكن القول بأن اعتماد الحكومة

على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البحبوحة المالية حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة التي فاقت قيمة 27% في سنة 2001.

وبالنسبة لحجم المديونية الخارجية الإجمالية للجزائر شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات 2013و2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها بقيمة 3.0 مليار دولار في سنة 2015 بعدما كان متوسط قيمة الديون الإجمالية خلال الفترة 2000-2012 حوالي 20.9 مليار دولار، وهذا الانخفاض يعود إلى إتباع الجزائر سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى الديون البالغ أجل استحقاقها، حيث أنها استخدمت جزء من عوائد صادراتها النفطية في تقليص مديونيتها الخارجية حيث أثمرت جهود الجزائر في تقليص دينها، بحيث انخفض من 21.41 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5.06 مليار دولار نهاية سنة 2006 ليصل إلى 3.9 مليار دولار في سنة 2017 ، وبالنسبة لحجم الاحتياطات الخارجية الرسمية فقد تمكنت الجزائر من زيادة احتياطاتها بصورة ملحوظة خلال سنة 2013، حيث ارتفعت لتصل إلى 192.4 مليار دولار لكن سرعان ما تراجعت قيمتها ابتداء من سنة 2014 وهذا كنتيجة لقيام الجزائر بالسحب من احتياطاتها لتمويل عجز موازناتها الحكومية ولتغطية واردات الدولة من السلع والخدمات خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، باعتبار أن إيرادات الطاقة تمثل حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، أما فيما يتعلق بمؤشر تغطية الاحتياطات الرسمية في الجزائر للواردات السلعية فتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في عام 2020 سيغطي احتياطي النقد الأجنبي خمسة أشهر فقط من الاستيراد لا أكثر.

- **الجانب القانوني والتشريعي:**

أعطت الحكومة الجزائرية أولوية واهتمام كبير للاستثمار السياحي حيث قامت بإصدار مجموعة من القوانين المنظمة لهذا النشاط ونذكر أهمها: **(هني و عيساني، 2017، ص47)**

قانون رقم 03-01: المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة: صدر هذا القانون في 17 فيفري2003 والذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا التدابير وأدوات تنفيذها .حيث يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل: ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة، إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية

الصورة السياحية، إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال، تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية ، المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، تحسين نوعية الخدمات السياحية...الخ

قانون رقم 03-02: الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، لقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل17 فيفري 2003، ويهدف إلى: حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها، توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، تحسين خدمات إقامة المصطافين وتحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

قانون رقم 03-03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: لقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل17 فيفري 2003: يحدد هذا القانون مبادئ و قواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى: الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة، حماية المقومات الطبيعية للسياحة، المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية، إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

مرسوم رقم 06-325: المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها وصدر هذا القانون بتاريخ 18 سبتمبر 2006: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها ونصت المواد من 04 إلى المادة09 على مجموعة من الإجراءات وجب التقيد بها عند بناء مؤسسات فندقية.

المرسوم التنفيذي رقم 07-23 الصادر بتاريخ 28جانفي2007الذي يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها:يحدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية ومنح حق الامتياز عليها..

- **حوافز الاستثمار التي يستفيد منها المستثمر في القطاع السياحي:** وتتمثل في مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لإغراء الشركات على الاستثمار أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات محددة **(Erdal.D, 2008,p360)** وفي الجزائر تم منح امتيازات وتسهيلات للاستثمارات السياحية في إطار قانون المالية 2008 والقانون التكميلي2009 أهمها:

- ✓ تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة % 19 في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة % 25 من هذه الضريبة؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في السياحة؛
- ✓ تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و الجنوب على التوالي 3% و4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- ✓ أما في ما يخص عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب في إطار مخطط النوعية السياحية فتستفيد على التوالي من تخفيض 3%، 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية .
- ✓ تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا في إطار التأهيل طبقا لمخطط نوعية السياحة.
- ✓ ومن أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض من نسبة تقدر على التوالي % 30 و80%.

2.3 مقومات أخرى للاستثمار السياحي في الجزائر: تشكل خدمات البنية التحتية من بين مقومات الاستثمار السياحي الداعمة للحركة السياحية، إذ من بين العوامل التي تساهم في تشجيع السياحة واختيار موقع سياحي دون غيره من المواقع السياحية الأخرى هي سهولة الوصول إليه من حيث توفر طرق المواصلات وكذا مختلف الخدمات التي تتوفر في ذلك الموقع، وفي هذا الشأن اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير البنية التحتية في الجزائر، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مقومات البنية التحتية بمختلف أنواعها:

- ✓ **قطاع النقل:** عرف قطاع النقل في الجزائر انجازات هامة خاصة بعدما عاشت الجزائر بحبوبة مالية، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الانجاز

النقل البري: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كفاءة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 112696 كلم من الطرق منها 29280 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكل، كما سيتم استكمال هذه الشبكة بجزء هام مقدر ب 1216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب (لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، كما تم انجاز الطريق السيار شرق–غرب أو ما يسمى بمشروع القرن بطول 1720كلم (مع الطرق الجانبية والمنشآت الفنية)، والذي يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية مرورا بالمدن الجزائرية الكبرى من الغرب إلى الشرق وهو يعد من شبكة الطرق السيارة المغاربية (**علي، 2016، ص315**).

أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية في الجزائر فيبلغ طولها 4498 كلم تلتف حول مائتي محطة تغطي على الأخص شمال البلاد، وتتكون هذه الشبكات من 3217 كلم خط عادي ، 553 كلم خط مزدوج و323 كلم خط مكهرب، وتسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF) وهذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة.

النقل الجوي: تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية، ويعتبر مطار الجزائر الأكثر أهمية، حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم تسليم المطار الدولي الجديد للجزائر العاصمة مع مطلع سنة 2019 والذي تصل قدرة استيعابه الإضافية 10 ملايين مسافر سنويا لتصبح القدرة الإجمالية 16 مليون مسافر سنويا، وبالقرب من المطار تم انجاز خط سكة حديدية يربط الموقع بخط السكك الحديدية للمدينة، وتعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه لمنافسة 8 شركات خاصة أخرى(**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**).

النقل البحري: لقد عملت الجزائر على إصلاح وتحديث أسطولها البحري، فمعظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم، ومعظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري عبر 11 ميناء تجاري وميناءين للنفط وهما ميناء بجاية وميناء سكيكدة و10 موانئ للصيد، أما عن الموانئ

الأخرى كميناء الجزائر العاصمة ووهران وعنابة فهي موانئ متعددة النشاطات(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) ويتضمن الأسطول البحري الجزائري 74 سفينة بحرية منها 5 ناقلات بترول، 9ناقلات للغاز السائل، 7 ناقلات للمواد الكيماوية و3 سفن لنقل الأفراد والبضائع **(مالكي، 2015، ص126)**.

- ✓ **قطاع الاتصالات:** تلعب الاتصالات اليوم دور كبير في كونها أداة للترويج السياحي من خلال تعريف السائح في مختلف أقطار العالم بمختلف المواقع السياحية وكذا مختلف الخدمات المتوفرة، ولقد عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد انفتاح السوق وانتشار خدمة الانترنيت وظهور خدمة الجيل الثالث والرابع، والجدول التالي يوضح مختلف مؤشرات قطاع الاتصالات بالجزائر.

الجدول 02: مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر(2015-2017)

المؤشر		2015	2016	2017
الهاتف الثابت	عدد المشتركين	3276592	3404709	3130090
	نسبة ولوج الأسر%	41.65	43.40	35.76
الهاتف النقال	عدد المشتركين مليون	41.48	47.04	49.87
	كثافة الانتشار	116	119	121
عدد متعاملي الهاتف الثابت		01	01	01
عدد متعاملي الهاتف النقال		03	03	03

Source:http://www.mpttn.gov.dz/fr/content/indicateurs-0 consulté le 21/02/ 2019.

يتضح من خلال المؤشرات السابقة عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الجزائر تسير نحو تطوير هذا القطاع ، بحيث يتجه عدد مشتركي الهاتف الثابت في الثلاث سنوات الأخيرة نحو استقرار نوعي حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015، كما عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى إستراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة، كما وشهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49.87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47.04 مليون

مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6.02%، أما عن اشتراكات الهاتف الثابت السكنية والمهنية، فحتى سنة 2017 اشتراكات الهاتف الثابت السكنية لا تزال تهيمن من حيث العدد حيث وصلت النسبة إلى 87.66٪ من إجمالي عدد المشتركين، أما بخصوص عدد اشتراكات الهاتف الثابت المهنية فقد عرف انخفاضا من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى التوجه إلى تكنولوجيا الهاتف النقال، كما عرفت نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر نقصانا خلال سنة 2017 حيث بلغت 35.76٪ ، وفيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر، فقد بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون مشترك في أواخر سنة 2017 من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، حيث بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G في الجزائر في ديسمبر عام 2013 وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014 ليصل إلى معدل قدره 85.36% في سنة 2016 وفي عام 2017 وصل إلى 62.64%، وفي إطار التحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، أعلنت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة يوم 01 أكتوبر 2016 عن الانطلاق الرسمي للجيل الرابع للهاتف النقال(LTE. 4G) في الجزائر حيث بلغ عدد المشتركين سنة 2017 حوالي 10968495 مشترك بمعدل قدره 28.99% من مجموع مشتركي الانترنت.

- ✓ **الخدمات الصحية:** إن النظام الصحي الجزائري مشكل من القطاع العمومي والقطاع الخاص حيث تتدخل الوزارة الوصية بتسيير وتحسين العلاج في القطاع العمومي كما تعمل على مراقبة شروط الممارسة الطبية في القطاع الخاص والجدول التالي يوضح واقع الهياكل والمنشآت الصحية بالجزائر:

الجدول 03: عدد الهياكل الصحية في الجزائر 2015

الهياكل	العدد	الأسرة
المراكز الاستشفائية الجامعية	16	14343
المستشفيات	09	1476
المؤسسات العمومية الاستشفائية	204	40175
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة	76	12552
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	273	3224
المؤسسات الاستشفائية الخاصة	187	5475

المجموع	765	77245

Source: http ://www.sante.gov.dz/index.php/indicateurs consulté le 01/04/2018.

لقد ساهمت معظم السياسات المتبعة خلال المخططات التنموية الثلاث في زيادة عدد الهياكل الصحية في الجزائر لتصل إلى مجموع 765 مؤسسة استشفائية بقدرة استيعاب تزيد عن 77 ألف سرير، فهذه البرامج التنموية ركزت على جانب الكم من تكثيف للبنى والهياكل دون الاهتمام بشكل موازي بالسياسات والأهداف النوعية في مجال الصحة، فرغم المجهودات التي تبذلها السلطات من اجل تحسين الخدمة الصحية إلا أنها لم ترق بعد إلى المستوى الذي يسمح لها باستقطاب السياح من اجل العلاج بالشكل الذي تشهده بعض البلدان المجاورة مثل تونس التي تستقطب سنويا العديد من الجزائريين للعلاج في مستشفياتها ومراكزها الاستشفائية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض الإحصاءات الحيوية للسكان في الجزائر خلال سنة 2016 :

- يعبر مؤشر معدل وفيات الأطفال عن مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال أشهره الأولى، كما يدل على مستوى نجاعة النظام الصحي في البلد المعني، وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال سنة 2016 نحو 21 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي وتحسن هذا المؤشر مقارنة بسنة 2010 حين بلغ نحو 23 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي.
- يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشرا مركبا يختزل معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي ومستوى الظروف المعيشية للسكان، وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في عام 2016 حوالي 76 سنة في حين بلغ 77 سنة في سنة 2015.

3.3 حصة الاستثمارات السياحية من مجموع الاستثمار الإجمالي:

يمثل حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع اقتصادي معين أهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصاد تلك الدولة ويعبر عن موقعه من الإستراتيجية التنموية الوطنية، وقد لقي الاستثمار السياحي في الجزائر اهتماما كبيرا من طرف السلطات الوصية، حيث تم منح العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي بدءا من منح العقار السياحي وتوفير تسهيلات إدارية مع المرافقة في تقديم التمويل المالي وإزالة مختلف العقبات التي تقف أمام المستثمر.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2017/2008:

الشكل رقم: حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2017/2008

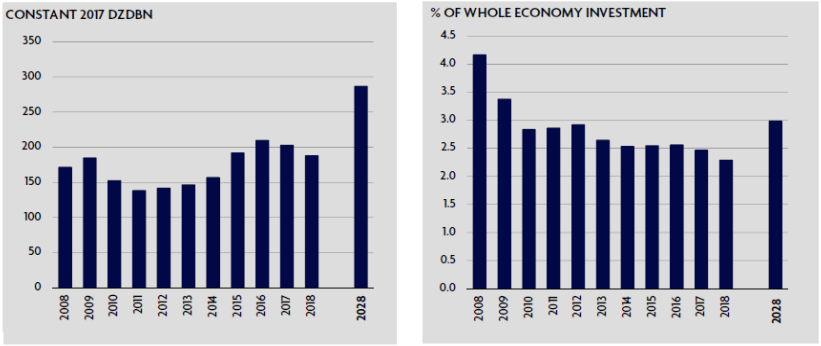

Source: World Travel & Tourism Council (WTTC); TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2018 ALGERIA ,p5)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي قدرت سنة 2017 بحوالي 202.5 مليار دينار جزائري في حين قدرت بـ 196.1 مليار دينار في سنة 2016 ، ورغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة حجم الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نوعا ما في حدود 2.6% أي ما يقدر بـ: 1.8 مليار دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة نوعا ما مقارنة بالقيمة المتوسطة عالميا التي قدرت بـ: 4.8 مليار دولار، وكذا القيمة المتوسطة لدول شمال إفريقيا التي قدرت بـ: 2.1 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل حجم الاستثمارات في القطاع السياحي إلى 286.3 مليار دينار جزائري في سنة 2028، وتحتل الجزائر المرتبة 56 عالميا في قيمة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي والمرتبة 159 عالميا في نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2018.

أما عن حالة المشاريع السياحية في الجزائر لغاية عام 2018 فيمكن أن نرصد أربع حالات لهذه الاستثمارات حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وهي كما يلي: استثمارات سياحية في طور الانجاز، استثمارات سياحية متوقفة، استثمارات سياحية غير

منطلقة واستثمارات سياحية منجزة، والجدول التالي يوضح حالة هذه المشاريع السياحية بالأرقام:

الجدول رقم 01: وضعية المشاريع السياحية في نهاية سنة 2018

نوع المشروع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد المناصب
مشاريع قيد الانجاز	799	100866	41879
مشاريع متوقفة	181	19745	8535
مشاريع لم تنطلق	1163	162774	61629
المشاريع المنجزة	67	5773	2447
المجموع	**2210**	**289158**	**114490**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الاستثمار السياحي.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية بلغ 2210 مشروعا في نهاية سنة 2018 بطاقة إيواء تبلغ 289158 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ 114490منصب شغل مباشر، أي ما يقابل 0.40 منصب شغل مباشر لكل سرير مستحدث ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

كما يلاحظ بطئ وتيرة انجاز المشاريع السياحية في الجزائر التي لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية المطلوب انجازها في نهاية سنة 2018 المقدرة بـ 289158 سريرا، حيث قدرت عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد 1163مشروعا وتمثل نسبة 52.62% من المجموع الإجمالي لعدد المشاريع السياحية، ولا تمثل المشاريع المنجزة إلا نسبة ضئيلة بلغت 3.03% من المجموع الإجمالي، ويرجع السبب في تأخر انطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية حيث أحصت الوزارة نهاية سنة 2017: 228 مخططا ولائيا على المستوى الوطني منها:21 مخططا تم المصادقة عليها بمراسيم؛ 19 مخططا تم المصادقة عليها بقرار؛ 15 مخططا على مستوى الأمانة العامة للحكومة للمصادقة؛ 17 مخططا على مستوى الإتمام والإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة؛ 82 مخطط في طور الدراسة؛ 02 مخططات أنجزت ثم ألغيت.

أما بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز فقد تم إحصاء 799مشروعا والتي سوف تسمح بتدعيم الحضيرة الفندقية بطاقات إيواء إضافية تقدر بـ 100866سرير والتي تمثل نسبة 34.88% من إجمالي عدد الأسرة، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها 41879منصب شغل، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحصاء 181مشروع استثماري متوقف عبر التراب الوطني أي ما يمثل 8.19% من إجمالي المشاريع، وكان من المقرر أن تدعم الحضيرة الفندقية بطاقات إيواء تقدر بـ 19745سرير مع توفير 8535منصب شغل.

أما عن حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر فسنحاول الوقوف على حصيلة الاستثمارات خلال فترة 2002-2016 على اعتبار أنها تمثل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي.

الجدول رقم: عدد تصريحات الاستثمارات للفترة بين 2002-2016 حسب القطاعات

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz تاريخ التصفح 2017/08/03

يلاحظ من معطيات الجدول السابق انه على الرغم من التحفيزات التي وفرتها الحكومة الجزائرية للمستثمرين في القطاع السياحي إلا أن عدد المشاريع السياحية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، حيث مثلت عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي 1018

مشروع فقط بنسبة اقل من 02% من العدد الإجمالي للمشاريع، وبمبلغ يقدر ب 974396 مليون دينار جزائري بنسبة 9.14% ووفر حولي 62069 منصب شغل.

4.3 معوقات الاستثمار السياحي: بعد الدراسة التحليلية التي قمنا بها فيما يتعلق بمناخ الاستثمار السياحي والتي أثبتت أن هناك امتيازات وتسهيلات كبيرة قدمتها الحكومة الجزائرية من أجل دعم الاستثمار السياحي من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تدني عدد المشاريع الاستثمارية وعدد طلبات الاستثمار في القطاع السياحي، هذا دفعنا للبحث عن الأسباب التي تقف أمام تطور هذا النوع من الاستثمارات من خلال ما يلي:

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وخاصة مع انهيار أسعار المحروقات وتراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والذي يكون له اثر سلبي على نشاط المؤسسات بحيث تتغير أسعار المواد الأولية مما يترتب عنه ارتفاع أسعار الخدمات السياحية، إضافة إلى تدني قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية؛
- تدني المستوى المعيشي للأفراد وارتفاع نسبة الفقر مما يؤثر سلبا على إمكانية تسويق المؤسسات السياحية لخدماتها ما يؤدي بها إلى الإفلاس؛
- ضعف الاستقرار السياسي والأمني وخاصة خلال الآونة الأخيرة وهذا ما يعرض البلاد لتهديدات أمنية خارجية؛
- صعوبة الحصول على العقار السياحي وسوء التسيير الذي أصبح يهدده، فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد ولكنه يسير من طرف عدة متدخلين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية...) ، مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية؛
- التأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات.
- ضعف الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية؛
- كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية؛
- إشكالية تمويل الاستثمارات السياحية، حيث أن هذا النوع من الاستثمارات تتطلب موارد مالية ضخمة وذو مخاطر مرتفعة، ولهذا يجب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات؛

- ضعف خدمات البنية التحتية بمختلف أشكالها من الموانئ والطرقات والصحة والتعليم والاتصالات، حيث تلعب هذه الأخيرة دور أساسي في جذب الاستثمارات السياحية وخاصة الأجنبية منها؛
- القاعدة 51/49 والتي تعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب، هذه القاعدة المتمثلة في 51% على الأقل من رأس المال للمستثمر الوطني و49% للمستثمر الأجنبي ولا يمكن انجاز أي مشروع أجنبي إلا بشراكة وطنية، كما أن المستثمر الأجنبي يعطي أهمية بالغة للتقارير والمنشورات التي تصدرها الهيئات الدولية ومراكز الأبحاث في العالم حول المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغالب والتي تكون في الغالب متحيزة لمصالح الدول الكبرى.

4. تحليل النتائج:

– إن ارتباط تحقيق التنمية في الجزائر بالموارد النفطية غير المستقرة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات يبرز مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصاد ريعي أحادي الإنتاج والمورد، ورغم تحسن أداء الاقتصاد الجزائري من حيث تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية لكنه كان ظرفيا ولم يساهم في تحفيز النمو ولا في خلق قطاعات منتجة للقيمة المضافة، وهذا ما يعرض الاقتصاد الجزائري إلى الصدمات الخارجية.

– بعد العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات والتي تركت أثرا سلبيا في نفوس المستثمرين وحتى السياح، تمكنت الدولة من تخطي تلك الأزمة وساد الأمن في ربوع الوطن، فالجزائر أكدت في كل مرة عن قدرتها في حل مشاكلها الداخلية دون تدخل أطراف أجنبية، كما أن الشعب الجزائري يعي تماما أهمية الوحدة الوطنية.

– قامت الحكومة الجزائرية بوضع تشريعات وقوانين لتنظيم النشاط السياحي وحماية المناطق السياحية وتبيان الإطار الذي يحدد نشاط المستثمر السياحي.

– رغم تحسن بعض الإحصاءات الحيوية وكذا زيادة عدد المراكز والمستشفيات إلا أن النظام الصحي في الجزائر غير فعال، بمعنى أن ارتفاع الإنفاق لا تقابله زيادة في نوعية وجاذبية المراكز والمستشفيات، والدليل على ذلك أن العديد من المواطنين الجزائريين الميسورين يضطرون إلى السفر إلى الخارج للاستشفاء وهذا ما هو شائع بكثرة خلال

السنوات الأخيرة، كما أن النظام الصحي في الجزائر غير قادر على مواجهة المنافسة الدولية وغير مستعد بما يكفي لمواجهة التحديات الجديدة ومكافحة الأوبئة العابرة للقارات.

– شهد قطاع النقل قفزة نوعية وذلك راجع لحجم الاستثمارات التي استفاد منها هذا القطاع خاصة في فترة البحبوبة المالية التي عرفتها البلاد.

– بطئ وتيرة إنجاز المشاريع السياحية في الجزائر حيث قدرت نسبة المشاريع المنجزة في نهاية سنة 2018 بـ 3.03% ، أما عن المشاريع التي لم تنطلق بعد فقدرت نسبتها 52.62%.

5. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية استنتجنا أن مناخ الاستثمار السياحي يضم تشكيلة من المكونات والتي تتمثل في مكونات سياسية، مكونات اقتصادية واجتماعية، مكونات تنظيمية ومؤسسية ومكونات بيئية، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر لديها العديد من الإمكانيات والمقومات تتنوع بين ثروات طبيعية وأخرى تاريخية ومقومات مادية، ولكن ورغم طموحات الحكومة الجزائرية في تطوير القطاع السياحي وتحفيز الاستثمار السياحي من خلال تقديم جملة من التحفيزات والتسهيلات الضريبية والمالية والتشريعية إلا أن مناخ الاستثمار السياحي لا زالت تصادفه العديد من العراقيل والتي حالت دون تحقيق أهداف التنمية السياحية في الجزائر، ومن هنا يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- المحافظة على استقرار البلاد وتفادي كل الأخطار الخارجية التي تهدد أمن الدولة، لأن العنصر الأمني هو جوهر ازدهار السياحة؛
- تحديد صلاحيات جميع الجهات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار السياحي تجنبا لتداخل الصلاحيات وتوضيح الرؤية للمستثمر السياحي.
- تهيئة العقار السياحي من خلال العمل على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وانجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع السياحي وتبسيط إجراءات الحصول عليه بالنسبة للمستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء؛
- تكوين وتأهيل الكوادر البشرية في المجال السياحي لكي تكون شريكا محليا فعالا إلى جانب المستثمر الأجنبي؛
- توسيع قاعدة التحفيزات والامتيازات للاستثمار السياحي من اجل تشجيع المستثمرين في القطاع السياحي؛

- توفير منتوج بنكي متميز مناجل دعم تمويل الاستثمارات السياحية من اجل تشجيعها كتخفيض نسبة الفائدة أو طول فترة استرداد القرض.
- توفير خدمات البنية الأساسية لتسهيل عملية إقامة المشاريع الاستثمارية وللتقليل من التكاليف الإضافية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

الحميد ,ع .ا .(1997) .السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي .مصر :مكتبة زهراء الشرق.

عبد المطلب عبد. (1997). السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي. مصر: مكتبة زهراء الشرق.

علي لطفي. (2009). الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مصطفى احمد السيد مكاوي. (2014). الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير (الإصدار الاول). الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الأطروحات:

دحماني سامية، اثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي للباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2015، جامعة الجزائر، (2015).

زيان بروجة علي، واقع وأهمية التنافسية السياحية للدول العربية في ظل التحديات المعاصرة-دراسة حالات، جامعة الشلف،(2016).

سامية دحماني ، اثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2015، جامعة الجزائر،(2015).

محمد إسلام مالكي، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر والإجراءات المتخذة لتطويره، جامعة الجزائر، (2015).

المقالات:

بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية. مجلة بحوث اقتصادية عربية (22)، 9، (2012).

المداخلات:

هني ,ح & .,عيساني ,ع ,2017) .ديسمبر .(07-06آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة .الاستثمار السياحي في الجزائر مقوماته ومتطلباته، المركز الجامعي بريكة.

مواقع الانترنت:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :http sur Consulté le 02 21, 2019, .(s.d.). www.andi.dz .

وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 02, 2018، من https: www.mta.gov.dz//

المراجع الأجنبية:

Durand, H. Economie Politique du Tourism. France: librairie générale de droit et de jurisprudence.

Erdal.D. (2008). Determinants of foreign direct investmentflows to developing countries . prague economic paper.

Ministére de l'environnement et du développement durable. (2010). Indicateurs du Tourisme Durable en Tunisie. tunisie: OTEDD.